

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

7 - ويجب على المديون نيّة القضاء سواء قدر على أدائه أم لا - بمعنى العزم - وإن عجز عن الأداء إذا قدر، وسواء كان صاحب الدّين حاضراً أم غائباً، لأن ذلك من مقتضى الإيمان، كما يجب العزم على أداء كلّ واجب وترك كلّ محرّم، وقد روي: «أن كلّ من عزم على قضاء دينه اُعين عليه» و «أنّه ينقص من مؤنّته بقدر قصور نيّته» ([302]). 8 - ولا تصحّ صلاته - المديون - في أوّل وقتها ولا شيء من الواجبات الموسّعة المنافية في أوّل وقتها قبل القضاء مع المطالبة، وكذا غير الدّين من الحقوق كالزكاة والخمس ([303]). 9 - لو كان الدين حالاً أو مؤجلاً وقد حلّ أجله فكما يجب على المديون الموسر أدائه عند مطالبة الدائن فكذلك يجب على الدائن أخذه وتسليمه إذا صار المديون بصدد أدائه وتفرّغ ذمّته ([304]). 10 - إذا مات المدين حلّ الأجل ويخرج الدين من أصل ماله، وإذا مات الدائن بقي الأجل على حاله وليس لورثته مطالبة قبل انقضاء الأجل ([305]). 11 - يحرم اشتراط الزيادة فيما يقضي به - القرض - سواء كانت في القدر أو الصنعة، ويجوز أن يأخذ المقرض خيراً ممّا كان له من غير شرط، ولا فرق بين ذلك أن يكون عادة من المقرض أو لم يكن ([306]).